الأمم المتحدة
A/RES/63/199

Distr.: General
12 March 2009

# الجمعية العامة

**الدورة الثالثة والستون**
البند ٤٤ من جدول الأعمال

# قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/63/L.29/Rev.1* و *Add.1*)]

## ٦٣/١٩٩ - إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة

**إن الجمعية العامة،**

**إذ تشير** إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الأهداف والغايات الإنمائية الواردة فيها، وإذ تسلم بالدور الحيوي الذي اضطلعت به هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة في تشكيل رؤية شاملة للتنمية وفي تحديد الأهداف المتفق عليها بصورة مشتركة، الأمر الذي أسهم في تحسين حياة الإنسان في مختلف أنحاء العالم،

**وإذ تؤكد من جديد** الالتزام الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] بتوفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، بوصفه هدفا محوريا للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وللاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ تشير** إلى قرارها ٥٩/٥٧ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة المعنون عولمة منصفة: تهيئة الفرص للجميع[(٢)]،

**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٦٢/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) انظر A/59/98-E/2004/79.

**وإذ تؤكد من جديد** ما أعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة للألفية[٣] من تصميم على كفالة جعل العولمة قوة إيجابية لشعوب العالم قاطبة والالتزام بكفالة زيادة اتساق السياسات وتحسين التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز وسائر الهيئات المتعددة الأطراف، بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

**وإذ تسلم** بأن توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع هو واحد من العناصر الرئيسية لاستراتيجيات الحد من الفقر التي تيسر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه يتطلب تركيزا متعدد الأبعاد يضم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وممثلي أرباب الأعمال والعمال والمنظمات الدولية، وبخاصة وكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية،

**وإذ تؤكد من جديد** أن التنمية هدف محوري في حد ذاتها وأن التنمية المستدامة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عنصر رئيسي من عناصر الإطار الأشمل لأنشطة الأمم المتحدة،

١ - **تحيط علما مع الاهتمام** باعتماد الإعلان المتعلق بالعدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة[٤] والقرار المرفق به، في الدورة السابعة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي، وتدعو إلى تنفيذهما؛

٢ - **تسلم** بأنه في السياق الحالي للعولمة أصبح تحقيق نتائج أفضل وأكثر عدلا للجميع ضروريا أكثر من أي وقت مضى من أجل الوفاء بالتطلعات العالمية للعدالة الاجتماعية والوصول إلى العمالة الكاملة وكفالة استدامة المجتمعات المفتوحة والاقتصاد العالمي وتحقيق التماسك الاجتماعي ومكافحة الفقر والتفاوتات المتزايدة؛

٣ - **تسلم أيضا** بأن الأثر الاجتماعي للأزمة الاقتصادية الراهنة قد يؤثر بصورة غير متناسبة في أفقر فئات المجتمع وأكثرها ضعفا من خلال زيادة الفقر ونقص العمالة وتزايد انعدام المساواة وصعوبة الأوضاع الاجتماعية؛

٤ - **تكرر تأكيد تأييدها** للعولمة العادلة، وتعقد العزم على أن تجعل من هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، غاية أساسية للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر

---

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

(٤) A/63/538-E/2009/4، المرفق.

والتدابير الأخرى التي قد تتخذ للتصدي للأزمة الاقتصادية الراهنة، حسب الاقتضاء، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **تؤيد** الدعوة التي وجهها الإعلان لتعزيز اعتماد نهج متكامل إزاء برنامج توفير العمل الكريم والإسهام في تنفيذه، استنادا إلى الأهداف الاستراتيجية الأربعة المترابطة وغير المنفصلة والتي يدعم بعضها بعضا والمتمثلة في إيجاد فرص العمل واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛

٦ - **تكرر التأكيد** على أن مجموعة أدوات تعميم منظور العمالة والعمل الكريم[٥]، كما اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٦]، توفر نهجا عمليا لتعزيز الاتساق في رسم السياسات وتنفيذها فيما يتعلق بهذه المسائل داخل منظومة الأمم المتحدة؛

٧ - **تطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ومؤسساتها المالية أن تواصل تعميم هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع في سياساتها وبرامجها وأنشطتها من خلال التشجيع على اعتماد نهج متكامل، بما في ذلك تطبيق مجموعة الأدوات؛

٨ - **تشجع** الدول الأعضاء على النظر في تطبيق المبادئ المبينة في مجموعة الأدوات على الصعيد الوطني، سعيا إلى التشجيع على اتساق السياسات حول تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع؛

٩ - **تسلم** بما يكتسيه إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة من أهمية خاصة في ضوء اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، وتشجع على الحوار والتعاون الفعالين بين مختلف صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وعلى الصعيد الوطني، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار، على النحو الواجب، إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة عند النظر في التقارير ذات الصلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

الجلسة العامة ٧٢
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

---

(٥) متاحة على: www.ilo.org/public/english/bureau/pardev/relations/multilateral/toolkit.htm.

(٦) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠٠٨، الفقرة ٣٥.